

أصول إجراء الإمتحان حول المؤهلين للأسقفية في الكنائس الشرقية الكاثوليكية / المونسنيور
لويدجي مارينلي. — في :
Revue juridique de l'USEK. — (1997) N° 5 : ص. ١٦-٥ .

ملاحظات في أسفل الصفحات

I. الكنائس الشرقية — قوانين وتشريعات II. الكنيسة الكاثوليكية — خطب ومقالات ومحاضرات

PER L1311 / FD56580P

أصول إجراء الاستخبار حول المؤهلين للأسقفية في الكنائس الشرقية الكاثوليكية^١

بقلم

المونسنيور لويدجي مارينللي
رئيس مكتب في مجمع الكنائس الشرقية
(نقله الى العربية القاضي الأب حنا علوان)

يستأثر هذا الموضوع حداً بليغاً من الأهمية نظراً لكونه من المواضيع الأكثر حالة اليوم، ويدل على ذلك اختياره موضوعاً أساساً لأعمال المؤتمر العاشر للحقوق القانونية الرومانية، والذي عُولج في خمسة أيام تحت عنوان: «الأصول القانونية لإجراء تعيين الأساقفة: تاريخ، شرائع وأعراف»^٢.

يجدر بنا، بادئ ذي بدء، أن نلقي الضوء على الموضوع، من ناحية القانون الساري المفعول كما من ناحية العرف المرعي الإجراء في الدوائر الرومانية. فمنذ أن صدرت مجلة الحق القانوني الجديدة للكنائس الشرقية، ومنذ أن وضعت حيز التنفيذ، بل ومن بعد ذلك أيضاً، لم تصدر بعد أية دراسة معمقة وجديّة تفي الموضوع حقه، بل

(١) هذا المقال ألقى في المؤتمر العاشر للحقوق القانونية الرومانية، ونشر في: *Il Processo di designazione dei Vescovi. Storia, Legislazione, Prassi, Atti del X° Symposium Canonico-romanistico 24-28 aprile 1995, a cura di Domingo J. Andrés Gutiérrez, Libreria Editrice Lateranense, pp. 615-624*. وقد رأينا من المفيد نشره بالعربية نظراً لأهميته وخاصةً لأنه يعالج الموضوع من ناحية الكنائس الشرقية وقد عمدنا إلى ترجمته بتصرف وبموافقة المؤلف وبطلب منه.

(٢) جرى المؤتمر من ٢٤ إلى ٢٨ حزيران ١٩٩٥ في جامعة اللاتران الحبرية في الفاتيكان.

كانت هناك محاولات اكتفى فيها بعضهم بوضع بعض الشروحات للقوانين التي عاجلت طريقة انتخاب الأساقفة، وقد جاءت دراساتهم سطحية وغير معمّقة، كونها وضعت معجلة بدون النضوج القانوني الواجب في مثل هذه القضايا^٣.

إنّ دراستنا هذه لا تدّعي استنفاد كل جوانب الموضوع المتعددة وإيفاءه كل حقه من التعمّق، بل تطمح ساعية إلى حصر معالجتها في الناحية القانونية، وذلك على ضوء الخبرة، والعادات والأعراف الناتجة عن الاجتهاد القانوني، مستوحية منها جميعها ما يجب اتباعه والعمل بموجبه في ظل القانون الجديد.

١- الصلاحية وأصول الإجراء القانوني

من أجل أن يُعرف جلياً من هو صاحب الصلاحية في إجراء الاستخبار القانوني، ولكي تتضح الأصول الواجب اتباعها في مثل هذه الأمور، نورد هنا النص الكامل لمضمون القانون ١٨٢ الذي يحدد، بطريقة واضحة لا تقبل الشك، كل من هذين الأمرين.

قانون ١٨٢: بند ١:

أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية وحدهم يستطيعون تقديم مرشحين أهل للأسقفية. ولهم، على قاعدة الشرع الخاص، أن يجمعوا المعلومات والوثائق الضرورية لإثبات أهلية المرشحين، بالاستماع سراً وإفرادياً، إذا استنسبوا ذلك، لكهنة، بل وأيضاً لمؤمنين آخرين من الذين يميّزون بالفطنة والمسلك المسيحي.

بند ٢:

ليطلع الأساقفة البطريرك على المعلومات في الوقت المناسب قبل الدعوة إلى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية، وليرسلها البطريرك مع معلوماته الإضافية، إذا اقتضى الأمر، إلى جميع أعضاء السينودس.

Cfr. J. KHOURY, *Scelte dei Vescovi nel CCEO*, in *Apolinaris* LXV (1992), (٣

بند ٣:

ما لم يلحظ غير ذلك قانون خاص يوافق عليه الحبر الروماني، فليُنظر سينودس أساقفة الكنيسة البطيركية في أسماء المرشحين، وليضع بالإقتراع السري قائمة بالمرشحين يرسلها البطيريك الى الكرسي الرسولي على رضى الحبر الروماني.

بند ٤:

عندما يبدي الحبر الروماني رضاه لكل مرشح بمفرده، يبقى هذا الرضى قائماً، ما دام لم يُرجع عنه صراحةً، على أنه في حال الرجوع هذا يحذف اسم المرشح من القائمة.

يعالج القانون أصول إجراء عملية الاستخبار القانوني، قبل وأثناء عقد سينودس أساقفة الكنيسة البطيركية، حول المرشحين للأسقفية في الأبرشيات القائمة ضمن حدود البطيركية؛ بينما طريقة تعيين الأساقفة للأبرشيات القائمة خارج حدود البطيركية، فقد حدّدها القوانين ١٤٩ و ١٦٨ من مجلة القوانين للكنائس الشرقية الجديد.

إن أصول الإجراء التي يصفها القانون ١٨٢ هي أصول الطريقة العادية التي يُحفظ فيها الحق حصراً لأعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطيركية الذين لهم وحدهم يعود جمع الإستعلامات حول المرشحين للأسقفية في كل كنيسة بطيركية. وهذه الأصول تختلف عن أصول الإجراء غير العادية.

تكون الأصول غير عادية عندما يتدخل الحبر الروماني الأعظم مباشرة، ولأسباب جدّ مهمة، فيعلّق الأصول العادية ليكمل إجراء الاستخبار على طريقته الخاصة^٤.

(٤) لقد فضلنا هنا ترجمة كلمة (assensus) بكلمة «رضى» بدل من كلمة «موافقة» (consensus) لأنها تؤدّي المعنى بطريقة أفضل، كما سيبين هذا المقال لاحقاً، وذلك لبعد المعنى بين العبارتين ولأن كلمة «موافقة» تترجم كلمة consensus وليس assensus.

(٥) إنّ تدخل السلطة العليا غير العادي يستنتج من القوانين ٤٣، ٤٥ بند ١، ٤٦ بند ١، وقوانين غيرها. راجع أيضاً الجمع الفاتيكاني الثاني، مرسوم في الكنائس الشرقية الكاثوليكية، رقم ٩: «مع الحفاظ على حق الحبر الروماني الذي لا يتغيّر في التدخل في بعض القضايا».

إنّ طريقة تقديم المرشّحين المنتخبين هي على نوعين: إما بوضع قائمة بالأسماء (كما يحدّد القانون ١٨٢ بند ٣)، وإما بوضع «لائحة ثلاثية الأسماء»^٦ للمؤهلين للأسقفية ضمن حدود البطيركية (قانون ١٨٥)، على أن تعتمد أصول إجراء الاستخبار المذكورة والمشرّعة تفصيلاً في القانون ١٨٢. إنّ كلّ من هاتين الطريقتين تبقى ضمن الطريقة العاديّة.

وكل ما يُقال حول هذا الموضوع عن الكنائس البطيركية يصحّ أيضاً، بموجب القانون ١٥٢، على كنائس الرئاسات الأسقفية العليا.

٢- أهمية القانون ١٨٢

يُعتبر القانون ١٨٢ من أهم ما ورد في مجلة قوانين الكنائس الشرقية الكاثوليكية الجديدة. فبالواقع، إنّ نص هذا القانون لم يُكتب إلّا بعد دراسات معمّقة وتمحيص وتفكير وتنقيب في مقرّرات المجامع البطيركية المختلفة، حول طرق انتخاب أساقفة كل كنيسة، وخاصة على ضوء ما أملاه الجمع الفاتيكانى الثاني في «مرسوم في الكنائس الشرقية الكاثوليكية»^٧.

يظهر هذا القانون بوضوح مبدأ الشراكة الجمعيّة الفعلية (Collégialité effective)، ضمن سينودس أساقفة الكنيسة البطيركية، كونه يولي مسؤولية كبرى، ليس فقط للبطيرك، كما كان سابقاً^٨، بل أيضاً لكل الرؤساء الكنسيين، إذ أنه بهذه الطريقة، قد منح كل من الرؤساء «الحق - الواجب» بجمع المعلومات بنفسه حول المرشّحين الذين يعتقد أنه يجب تقديمهم كمؤهلين للأسقفية^٩.

(٦) قد ترجمنا Tema بعبارة «لائحة ثلاثية الأسماء».

(٧) راجع الجمع الفاتيكانى الثاني، مرسوم في الكنائس الشرقية الكاثوليكية، رقم ٩: «ويؤلف البطارقة مع مجامعهم المرجع الأول في كل أمور البطيركية، ولهم الحق في إنشاء أبرشيات جديدة وتعيين أساقفة من طائفتهم في حدود أرض الولاية البطيركية، مع الحفاظ على حق الحبر الرومانى الذي لا يتغيّر في التدخل في بعض القضايا».

(٨) راجع الحق القانونى السابق للشرقين، «في الطقوس الشرقية وفي الأشخاص للكنائس الشرقية»،

قانون ٢٥٢.

(٩) راجع مجلة 9-10 (1979), pp. Nuntia 9

٣- تفسير القانون ١٨٢

يعين القانون، مباشرةً وقبل كل شيء وبطريقة لا تقبل الشك، الأشخاص المؤهلين قانوناً، وبحق استثنائي، لتعيين المرشحين وجمع المعلومات حولهم، انهم: «وحدهم أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية يستطيعون تقديم مرشحين أهل للأسقفية».

لقد أراد المشترع الأعلى، بعبارتي «وحدهم» و «يستطيعون»، أن يشدد على الإستثمار ونفي أي تدخل خارجي ممكن، إن من قبل العلمانيين^١، أو من قبل السلطات الكنسية التي هي خارج السينودس.

البند الثاني من القانون يوعز للأسقف، بعد الانتهاء من جمع المعلومات، بأن يقدم ما جمع مع اسم المرشح للبطريرك «في وقت مناسب». هذا الوقت المناسب تحدده الشرائع الخاصة المثبتة من الحبر الروماني لكل كنيسة بمفردها من الكنائس القائمة بحقها الذاتي^{١١}.

٤- المراحل الزمنية للإجراء

يشير القانون ١٨٢ الى المراحل الزمنية الواجب اتباعها في إجراء الإستخبار، وهي ثلاث مراحل تتوالى الواحدة على الأخرى وتتطلب كل واحدة منها الأخرى بالمداورة: الأولى تتعلق بالأسقف الذي يعرض المؤهل للأسقفية، والثانية تختص بالبطريرك بينما الثالثة فهي لكل الرؤساء الكنسيين الملتزمين في السينودس.

٥- الأشخاص الفاعلون في عملية إجراء الإستخبار حتى نهايتها

الأشخاص الفاعلين الذين يذكركم القانون ١٨٢ هم ثلاثة، إنهم الأشخاص عينهم الذين يتدخلون في المراحل الثلاث، كما مر أعلاه. وعلى كل واحد منهم، أثناء تدخله للقيام بواجبه، أن يحافظ بدوره على مسيرة مثلثة المراحل:

١٠) راجع مجلة 23, (1985) Nuntia 21 وأعمال اللجنة الحبرية لإعادة النظر في قوانين الكنائس

الشرقية.

١١) راجع القوانين ١٤٩٣ و ١٨٢ بند ٣.

أ- الأسقف الذي يريد أن يعرض مرشحاً للأسقفية له الحق وعليه الواجب بأن يتصرّف على الطريقة التالية:

- أن يتتقى الشخص أو الأشخاص الذين يؤدّ عرض أسمائهم.
- أن يقوم بإجراء الاستخبار السري، بجمع المعلومات من أشخاص كنسيين ومن علمانيين معروفين بنزاهتهم، وجمع الوثائق والمستندات التي تثبت جدارة وأهلية مرشّحه.

- أن يتفحص ملف كل مرشح بمفرده بكل دقة وعناية وتمييز.
- أن يحوّل ملف المعلومات بكامله الى البطريك، في مدّة مفيدة من الزمن.

ب- البطريك، الذي هو الضمانة لحسن وقانونية سير الأمور ضمن مجتمعه، بعد تسلّمه الملف، عليه بأن يُسرّع بالقيام بدوره القانوني على الطريقة التالية:

- أن يحكم في اكتمال الملف او يعمد، من قبل الوظيفة، لإكمال معلومات إضافية.

- أن يحول الى كل عضو من أعضاء السينودس نسخة عن ملف كل من المرشحين المعروضين، ليتدارسوه، معيّناً لهم تاريخ إلتأم السينودس الانتخابي.

ج- يعود الحق بالتقرير الى مجموع الرؤساء الكنسيين الحاضرين لدى إلتأم السينودس برئاسة البطريك حتماً، وذلك على الطريقة التالية:

- تبادل وحوار بين آباء السينودس حول كل مرشح بمفرده من المرشحين المعروضة أسماءهم في القائمة أو في اللائحة الثلاثية الأسماء.

- اقتراع سري حول كل من أسماء المرشحين المعترين أهلاً لإدراجهم في القائمة.

- وضع القائمة أو اللائحة الثلاثية بأسماء المرشحين، وذلك بإدراجهم بحسب ترتيب أكثرية الأصوات التي نالها كل منهم.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن تحديد تفاصيل هذه الإجراءات يعود الى النظام الداخلي الخاص بكل سينودس أساقفة كنيسة بطريركية (أو كنيسة رئاسة أسقفية عليا)،

والى ما يشير اليه هذا النظام الداخلي من قوانين خاصة وعادات وأعراف عريقة (immémoriale) أو أعراف مئوية (centenaire)^{١٢}.

تنتهي العملية القانونية لتعيين المرشحين بوضع قائمة الأسماء أو اللائحة الثلاثية الأسماء. وللبطريك، بعد ذلك، أن يتلقى النتيجة، ويدون محضراً خطياً بكل ما جرى وبكل التفاصيل ويضم كل المستندات والوثائق والملفات العائدة لهذا الإجراء الاستخباري الى الأرشيف، وله أخيراً أن يكمل دوره بأن يرسل الى الكرسي الرسولي - كالعادة، عن طريق الدائرة الصالحة المختصة - قائمة المرشحين المختارين أو اللائحة الثلاثية الأسماء التي تم التوافق على وضعها، طالباً رضى الحبر الروماني عليها.

٦- الفرق في طريقة الإجراء، ما بين مجمع الكنائس الشرقية والمجمعين المعنيين بالأمر في الكنيسة اللاتينية

علينا أن نعود الى بعض المعطيات الأساسية حول طريقة إدارة كنيسة المسيح، لكي نفهم جيداً الفرق الجوهرى ما بين مجمع الكنائس الشرقية من جهة والمجمعين الآخرين (أي مجمع الأساقفة ومجمع تبشير الأمم) من جهة أخرى، الذين لهما يعود، بحسب مجلة الحق القانوني اللاتيني، الحق بالقيام بإجراء الاستخبار عن المرشحين في الكنيسة اللاتينية بنفسهما أو بواسطة القصاص الرسولين في كل بلد.

ان المؤسس الإلهي، في بنيان الكنيسة، جعلها أهلاً لأن تحكم وتدير ذاتها وتنتشر من خلال سلطة الحبر الروماني متحداً مع بقية الأساقفة يمارس أولوية الكنيسة الكاثوليكية الجامعة^{١٣}. يفوض البابا عادة ممارسة سلطانه الى مختلف الدوائر الرومانية، كل بحسب اختصاصها، وذلك تحت إشرافه المباشر^{١٤}.

منذ الأجيال الأولى، والكنائس الشرقية تعمد الى اختيار رؤسائها عن طريق ممارسة سلطة جُمعية (pouvoir collégial)، وتنقل نتيجة اختيارها الى سلطان البابا الأولوي.

(١٢) راجع القانون ١١٠ بند ١.

(١٣) راجع القوانين ٤٢ و ٤٥، والمجمع الفاتيكاني الثاني، «مرسوم في الكنائس الشرقية الكاثوليكية»، رقم ٩ والوثيقة الرسولية، «الراعي الصالح» عدد ٢.

(١٤) راجع القانون ٤٦ بند ١.

بينما من أجل إختيار الأساقفة اللاتين يفوض البابا سلطانه الى دائرتين مختصتين من دوائر الكرسي الرسولي: هما مجمع الأساقفة ومجمع تبشير الأمم، فيحدد صلاحية كل منهما على الشكل التالي: «إن مجمع الأساقفة يعنى بكل ما يتعلّق باختيار الأساقفة، وحتى الفخريين منهم بوجه عام، كما يعنى بالاهتمام بالكنائس المحلية اللاتينية (راجع الراعي الصالح، عدد ٧٧)، أما فيما يخص مجمع تبشير الأمم فقد تحدّد «أن هذا المجمع يهتم بكل ما يتعلّق بإنشاء الكنائس والاهتمام بها ضمن نطاق صلاحيته، متحملاً أيضاً كل صلاحيات مجمع الأساقفة بالنسبة لتلك الكنائس» (الراعي الصالح، عدد ٨٩). لهُذان المجمعان ان يقوموا بكل ما يلزم من أجل اختيار الأسقف ضمن صلاحية كل منهما، أي إجراء كل عملية الاستخبار حول المرشحين في الطقس اللاتيني واختيارهم، والبابا يحتفظ لنفسه بحق الموافقة على هذا الاختيار.

بينما عندما يتحدّث الدستور الرسولي «الراعي الصالح» في العدد ٥٨ عن الصلاحيات التي يفوضها البابا الى مجمع الكنائس الشرقية ضمن حدود البطريركية، لا يأتي على ذكر الصلاحيات التي تتعلّق باختيار الأساقفة على غرار ما حدد وفوض في هذا الموضوع بالذات الى المجمعين المختصين في الكنيسة اللاتينية؛ ذلك لأن تلك الصلاحية هي، بموجب القانون ١٨٢، محفوظة الى اعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية وحدهم دون سواهم وليس لمجمع الكنائس الشرقية.

هذا الدستور الرسولي (الراعي الصالح) عينه قد استعمل تعابير قانونية مختلفة عندما اعترف لمجمع الكنائس الشرقية نفسه بصلاحية جزئية في اختيار أساقفة للمؤمنين الشرقيين القائمين في الخارج، أي في البلدان اللاتينية^{١٥}، مع اعتبار ما تحدده القوانين ١٨٩ و ١٦٨ حول الصلاحيات في هذا الموضوع.

١٥ «Congregatio sedula cura item prosequitur communitates christifidelium orientalium in circumscriptionibus territorialibus ecclesiae latinae versantium, eorumque necessitatibus spiritualibus per visitatores, immo, ubi numerus fidelium atque adiuncta id exigant, quatenus fieri possit, etiam propriam hierarchiam consulit, collatis consiliis cum Congregatione pro constitutione ecclesiarum particularium in Nuntia 6.30 (Pastor bonus, Art. 59), eodem territorio competentii»,

ويظهر مما جاء أعلاه، ان هناك اختلاف كامل في اصول الاجراء القانوني ما بين المجمعين في الكنيسة اللاتينية من جهة والإجراء القانوني في الكنائس الشرقية من جهة أخرى.

في الواقع، هناك من اعتبر أن صلاحية الكنائس الشرقية ماثلة للصلاحية التي يفوضها البابا للمجمعين في الكنيسة اللاتينية، وكتب أن كما للمجمعين الآخرين كذلك لمجمع الكنائس الشرقية، واجب إجراء استخبار موجز حول المنتخبين قبل عرض اللائحة لنيل «رضى» الحبر الأعظم. إن لمجرد هذا القول يظهر أن قائله هو بعيد كل البعد عن الاختصاص بهذا الموضوع وغريب عن كل ما يتعلق بالقوانين الشرقية.

٧- الفرق الموضوعي ما بين «منح الرضى» و«إعطاء الموافقة»

إن الفرق بين «الرضى» (assensus) و «الموافقة» (consensus) لا يقتصر على مجرد اختلاف بالتعبير الشكلي، بل يتعداه الى اختلاف جوهري بالمعنى. فالرضى هو عمل ختامي لعملية الإدراك، فهو بصفته هذه يؤيد الحقيقة الموحاة من الفكر الشخصي او من أفكار الغير. إنه إذاً عمل عقلائي او عمل من الفكر (Acte de l'entendement).

أما الموافقة فهي عمل من الإرادة، إذ إنها، إذا ما كانت تتمتع بالحرية الأدبية، تقبل وتبنى فكرة ولدت عن الإدراك، إنها إذاً عمل إرادي (Acte volitif)^{١٦}.

هذان التعبيران، في اصطلاحات الحق القانوني، هما أكثر من مرادفان، إذ أنهما يبلغان حد التناقض نظراً للاختلاف الجوهرى فيما بينهما. وهذا هو خط انطلاق الفرق بين القانون اللاتيني والقانون الشرقي الجديد حول موضوع تعيين الأساقفة^{١٧}.

(١٦) الرواقية (Stoicism) كانت أول من تحدث وللمرة الأولى عن «الرضى» «Assentiment»، بينما الإرتيائية (Scepticism)، فيما كانت توضح استحالة مقابلة معطيات الإدراك الذاتية الموضوعية مع حقيقة غير موضوعية، أعلنت ضرورة «تعليق الرضى»، وهكذا أيضاً بخلص، بطريقة نظرية، علم الغنوصية (Gnosologie) النهجي الى موقفه السلبي. فالفلسفة الحديثة، خاصة في مرحلتها الايديولوجية، فيما تدفع المبدأ الديكارتي «أفكر» (Cogito) الى أقصى حدود نتائجه، تنفي، بحجة كونها في غير محلها، معضلة الرضى التي تظهر فقط على ساحة الواقعية (Réalisme)، أي في علم غنوصية التناسب.

(١٧) لقد جاء في مجلة 13 p. (1979) Nuntia, 9: «أما فيما يخص رضى الحبر الروماني، يجدر بالإشارة الى أن هذا التعبير يبقى، بالنسبة الى اللجنة المختصة، هو الأفضل والأكثر موافقةً من أجل إعادة النظر

٨- طريقنا تدخل البابا في تعيين الأساقفة في الكنيسة

تقتضي موافقة البابا الصريحة في تعيين الأساقفة في الكنيسة اللاتينية، إذ أنه يتدخل بواسطة عمل إرادي ليوافق على ما تكون قد قرّرتة الدائرة المختصة بالأمر.

والحق القانوني عينه، يفرض في الكنيسة اللاتينية، موافقة الأب الأقدس الصريحة لكي يصبح إختيار المرشح الى الدرجة الأسقفية صحيحاً. البابا مارس دائماً حق التدخل المباشر هذا في الكنيسة اللاتينية، فهو يضع «العمل الإرادي القانوني» عندما يتبنى العمل الذي وضع عن طريق السلطان المفوض منه لإحدى الدائرتين المختصتين، اللتان تتمتعان بحق تأسيس وإجراء عملية الإستخبار حول المرشحين اللاتين.

بينما من أجل تعيين الأساقفة الشرقيين المختارين، بموجب القانون ١٨٢ من قبل أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية، يمنح البابا فقط رضاه، كتنويع لا بد منه لعمل أجراه آباء السينودس، بحقهم الأصيل. إن رضى الحبر الروماني في هذه الحالة ليس سوى دليل على اتحادهم الكنسي مع خليفة هامة الرسل^{١٨}.

يمنح رضاه، يعبر البابا، بعمل عقلاني او من الفكر، عن موافقة مُعول عليها، بها يعترف بصحة عمل قانوني من وضع الآخرين أي من وضع أصحاب الصلاحية المألوفة، أي الأعضاء الحاضرين أثناء انعقاد السينودس والذين لهم تعود الصلاحية وتُفترض وتُقدّر صحة تصرفهم.

بالقوانين الخاصة بانتخاب الأساقفة. للحقيقة إن وسائل الإعلام، في العالم المعاصر، تسمح، بشكل شبه كامل، بالحد والتخفيض من امكانية تدخل الحبر الأعظم اللاحق *Post factum*، أي بعد إعلان المنتخب للأسقفية. إن مثل هذه الاحتمالات، بالرغم من ضرورتها كشر أدنى من أجل خير النفوس، قد تبين، على مدى الأجيال، انها كانت دائماً غير مستحبة.

الرضى كما يراد به حالياً في مسودة القانون، وبحسب قناعة اللجنة المختصة بالذات، يتيح للأب الأقدس، وبالطريقة الأكثر لياقةً وفعالية وفطنة، بأن يمارس حقه بالتدخل في كل حالة بمفردها *Jus in singulis casibus interveniendi*، وذلك بموجب المرسوم المجمعى «في الكنائس الشرقية» رقم ٩.

١٨) هذا يختلف عن تعيين الأساقفة الوارد في القوانين ١٤٩ و ١٦٨ أي الأساقفة خارج حدود أرض البطريركية او الرئاسة الأسقفية العليا، حيث يقرع أعضاء السينودس على لائحة ثلاثية الأسماء من المرشحين، يحتفظ الحبر الروماني بحق إضافة استخبار اضافي حولهم عن طريق مجمع الكنائس الشرقية.

إن البابا بصفته صاحب الحق بمنح الرضى يختلف عن أصحاب الصلاحية واضعي عمل اختيار الأسماء المدرجة في القائمة. إن منح الرضى هو إقرار بالإفترض القانوني أن أعضاء السينودس قد راعوا القوانين بعملهم وهو اعتبار أن هذا الإفترض قد ترجم فعلاً بكامله وأصبح عملاً قائماً بذاته.

المسيح بتأسيسه للكنيسة، قد جعلها أهلاً لأن تحكم ذاتها وتسوس نفسها على مر العصور بواسطة أولوية بطرس متحداً مع الرسل. إن منح الرضى البابوي في الكنائس الشرقية هو اعتراف بسلطان المفاتيح هذا، الذي لنائب السيد المسيح حق ممارسته بالدرجة الأولى في مناسبات كنسية مهمة، كاختيار خلفاء الرسل، وهو تابع من مهمة السهر التي لرأس الكنيسة على قطيعه، لكي تكون صحيحة تلك الأعمال المهمة التي يقومون بها. بمنح الرضى، والذي هو عمل عقلائي أو من الفكر، البابا لا يغير مضمون العمل، أي نتيجة الانتخاب المجمعي، الناتج عن آباء السينودس، ولكنه يؤيده بانضمامه إلى واضعيه. إن الرضى هو اعتراف للمجمع السينودسي باستقلالته التامة التي تمتع بها منذ أجيال، إن من جهة جمع المعلومات أو من جهة إختيار الأساقفة الشرقيين العتيدين.

الرضى البابوي، كعمل ختامي «بدونه لا» (Sine qua non)، يبقى شرطاً لصحة الإجراء بالطريقة العادية المحددة في القانون ١٨٢. إن غياب (أو إهمال) هذا الرضى يجعل ذلك العمل مجتزأ وبالتالي غير مكتمل ولا صحيح. يمكن تشبيه هذا العمل الناقص والخالٍ من المفاعيل بالطالب الذي لم يتقدّم من الامتحانات بالرغم من أنه تابع كل دروسه وتميّز بالذكاء والاجتهاد، وبالطالب الذي اجتهد بكتابة وإنهاء أطروحته ولكنه لم يتقدّم بالدفاع عنها أمام اللجنة الفاحصة، فبقيت أطروحته من دون مفاعيل وكأنها لم توضع.

٩- نتائج ختامية

- القانون ١٨٢ يحدّد الطريقة العادية الواجب اتباعها من قبل أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطيركية لإجراء الاستخبار وكل ما يلزم حتى الإقتراع على المؤهلين للأسقفية.

- يجب أن يراعى القانون المذكور أعلاه، على ما هو عليه، من دون معادلات، أو افتراض صلاحيات غير محققة، أو تفسيرات توسعية.
- إن كل تفسير توسعي أو حصري للقانون يعود فقط للجنة الحبرية لتفسير النصوص القانونية، وذلك عندما تنشر قرار التفسير في المجلة الرسمية «أعمال الكرسي الرسولي»^{١٩}، وذلك بعد مقابلة خاصة للموافقة الصريحة عليه من قبل البابا.
- إن مجمع الكنائس الشرقية، الذي يعلم يقيناً، أنه معفى من إجراء الاستخبار الخاص به عندما يدور الأمر على طريقة الإجراء العادية، عليه أن يكتفي بتقديم أسماء المرشحين للأسقفية الى البابا ليحصل على رضاه الواجب.
- على المجمع المذكور أعلاه، ولعدم توفر الصلاحية، أن يمتنع عن إجراء أية عملية استخبارية محازية أو مكملّة لما شرّع في القانون ١٨٢، لكي لا يفسد بذلك طبيعة الرضى البابوي إذ إنه بخلاف ذلك يجعل من «الرضى» «موافقة» كما عند اللاتين.
- إن مجمع الكنائس الشرقية، بخلاف الدائرتين المختصتين في الكنيسة اللاتينية لا يتمتع بالصلاحيات التي لهايتين الأخيرتين، لأن الصلاحية بكاملها في هذه الحالة محصورة بآباء سينودس أساقفة كل كنيسة بطريركية شرقية.
- كما وإن ممثلي الكرسي الرسولي في الأماكن الشرقية لا يتمتعون هم أيضاً بصلاحية إجراء استخبار سرّي قبل نقل قرارات السينودس الى الكرسي الرسولي، عندما يدور الأمر على طريقة الإجراء العادية.
- إن الرضى البابوي هو عمل رقابة ائتماني على عمل آباء السينودس، الذين يعود لهم وحدهم حق الاستخبار عن الأشخاص المرشحين للأسقفية.
- إن عدم الإحترام الكامل لطريقة الإجراء العادية، بحسب القانون ١٨٢، يعود الى الخلط ما بين صلاحية الدائرتين المختصتين في الكنيسة اللاتينية وصلاحية المجمع الشرقي كما يؤدي الى بلبلة في المفاهيم القانونية لكل من التعبيرين: «رضى» و«موافقة».